



التاريخ: 2020/04/11

الرقم : 2020/JBA/185

دولة الدكتور عمر الرزاز الأفخم

رئيس الوزراء

الموضوع : رؤية رجال الاعمال الاردنيين للتعامل مع تداعيات ازمة انتشار فايروس كورونا

تحية واحتراماً،،،

فرضت جائحة كورونا على العلم واقعا غير مسبوق و احدث هزة قوية في قواعد النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تعطلت عجلة الانتاج بشكل كبير و غدت الاولوية لوقف زحف الفايروس و انتشاره و الحد من الخسائر البشرية ولا يبدو في الافق اي يقين حول المرحلة الزمنية لوقف هذا الوباء و العوده الى الحياه الطبيعية و تعرض الاردن مثل غيره الى هذه التداعيات لآكن افلح في التدابير الوقائية و الصحية التي شهدنا للحد من انتشار الفايروس و اضطر الى تعطيل معظم قطاعات الانتاج و الخدمات الى جانب عمل المؤسسات الرسمية و الاهلية هو الامر الذي سوف ينعكس سلبا على الاقتصاد الاردني و يزيد من التحديات التي يواجهها بعد انقضاء الازمه القائمة خاصة و ان الاقتصاد الاردني كان يعاني من مشكلات و تحديات كبيره قبل بدء جائحة فايروس كورونا .

و فور صدور التوجيهات الملكية السامية بتاريخ 2020/04/01 والمتضمنة التخطيط لما بعد كورونا ووضع جدول زمني لحماية الاقتصاد، من خلال وضع خطة للمنعة الاقتصادية وفقاً للمحاور التالية:

- استشارة القطاع الخاص بشأن خطط الحفاظ على الأمن الوظيفي للعاملين.
- دعم مؤسسات الأعمال وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي.
- تسهيل التحول إلى التقنيات الرقمية للمنشآت التي تتكيف مع الوضع الحالي.
- تحديد دور البنوك الأردنية في دعم مؤسسات الأعمال ودفع عجلة الاقتصاد.
- إضفاء مرونة على قانون العمل وتحديد طرق إعادة القطاعات الرئيسية.

قامت الهيئة العامة بكافة أعضائها والبالغ عددهم 320 عضواً، ومن خلال قطاعتها الأربعة عشر بتشكيل لجانها القطاعية الاقتصادية والتي تمثل القطاع الخاص الأردني، وبكافة أحجامه الاقتصادية. لتشخيص الآثار التي سببتها أزمة انتشار فايروس كورونا، ووضع توصياتهم على المديين القصير





والطويل للحفاظ على منعة الاقتصاد الوطني بشقيه العام والخاص، وفق مبدأ الاعتماد على الذات.

وعند مناقشة آليات يمكن للأردن أن يتبعها ويتبناها لمحاربة تأثيرات وباء كورونا يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار خصائص الاقتصاد الأردني ومكوناته وإمكانياته وما يمتلكه من موارد مالية وبشرية يمكن الاعتماد عليها، حيث لا يوجد هناك حل واحد متطابق يمكن تطبيقه على جميع الدول للخروج من هذه الأزمة وذلك لإختلاف طبيعة كل دولة عن الأخرى. من جانب آخر من المهم الإطلاع على تجارب الدول العربية والأجنبية في التصدي لوباء كورونا وتداعياته الاقتصادية والأمنية والصحية وتهديده للحياة البشرية والتي هي أعلى ما نملكه في الأردن.

لأنه الأهم من كذلك هو إيجاد حزمة من الإجراءات المرنة والمتجددة والتي تلائم واقع الحال في الأردن ويجب ان تكون متزنة بشكل لا تسبب ربح فئة من المجتمع على حساب خسارة فئة أخرى ولا يوجد قطاع لن يتضرر من أزمة كورونا حتى لو كان بنسب متفاوتة إلا أن تأثيراته ستطال كافة فئات المجتمع من الغني إلى الفقير ومن محدود الدخل إلى أصحاب الدخل المرتفع. الأمر الذي يثير تساؤلات عديدة حول الحالة التي سيؤول لها الاقتصاد الأردني إذا ما إستمر هذا الوضع لمدة أطول وما هي تأثيرات الوضع الراهن على خزانة الدولة وتمويل نفقات القطاع العام، إلى جانب قدرة القطاع الخاص على توفير رواتب العاملين لديه مع التعطل التام خاصة وأن القطاع الخاص لديه إلتزامات ومصاريف تشغيليه وفوائد قروض وغيرها من النفقات. التي قد تجبره على التخلي عن عدد من العاملين لديه مما يتيح فرصة لتفاقم مشكلة البطالة.

و يمكن رصد اهم التوقعات لحالة الاقتصاد الاردني فيما بعد انتهاء ازمة الكورونا :

- تراجع إيرادات إيرادات الخزينة وقد تصل النسبة الى 30% من المتوقع في الموازنة .
- خسارة الاقتصاد لمبلغ يصل الى 2.5 مليار دينار على افتراض العوده التدريجي للعمل في نهاية شهر نيسان 2020 .
- اغلاق عدد من المنشآت و عدم قدرتها على التكيف مع تداعيات التعطل عن العمل
- تفاقم مشكلة البطالة وقد تصل النسبة الى 25%
- ازدياد نسبة الفقر
- انخفاض قيمة ارباح الشركات عن نظيرتها في عام 2019 و خاصة في قطاع الخدمات و الذي يسهم ب 68% في الناتج المحلي الاجمالي و تسجيل خسائر في العديد من القطاعات .
- تراجع إيرادات مؤسسة الضمان الاجتماعي .
- تراجع سوق عمان المالي بشكل ملحوظ .
- تراجع نسبة النمو الاقتصادي وربما لن تتجاوز نسبة النمو 1.5% .
- زيادة المديونية .





و جدير بالذكر ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة و البنك المركزي و مؤسسة الضمان الاجتماعي جيدة و ستسهم في تخفيف الاثار السلبية على مستوى الشركات و المؤسسات و الافراد .

وقمنا يلي نلخص لدولتكم توصيات ورؤية رجال الأعمال للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر:

أ- في مجال المالية العامة :

- اجراء تعديل على قانون الموازنة بحيث يتم نقل 40% من مخصصات النفقات الراسمالية الى بند النفقات العامة لمواجهة الانفاق الطاريء و المتوقع حتى نهاية العام و من شأن ذلك توفير اكثر من 450 مليون دينار و ان انفاق الباقي الراسمالي حوالي (800) مليون دينار لا باس به في ظل هذه الظروف للمحافظة على نسبة غير معقولة .
- التفاوض مع الجهات المقرضة لتخفيف عبء الفوائد المستحقة في عام 2020 بالاستناد الى ظروف القوة القاهرة و يمكن محاولة تخفيف المديونية استنادا الى ذلك و الى وجود اعداد كبيره من اللاجئين الذين تستضيفهم الاردن .
- تخفيض ضريبة المبيعات بشكل مؤقت لتشجيع الاستهلاك المحلي و التخفيف عن المواطن .
- تبسيط اجراءات التخليص على السلع ضمن فترات السماح المعمول بها في المطارات و الموانئ
- اعاء جميع السلع الوارده برا و بحرا و جوا من رسوم الارضيات و غرامات التاخر و بشكل مؤقت .
- منح فترة اطول لتقديم الاقرارات الضريبية و الاعفاء من غرامات التاخير .
- قبول مبداء تقسيط الضريبة عن عام 2019 .
- السماح للشركات المساهمة العامة بتوزيع الارباح على المساهمين بقرار من مجلس الادارة لتعذر عقد الهيئات العامة .

ب - في مجال اجراءات البنك المركزي :

- استمرار العمل في خط التمويل الذي اتاحه البنك المركزي بفائده لا تزيد عن 2% سنوية حتى نهاية العام و ان يتم زيادة قيمة التمويل المتاح ان لزم على ان يشمل ذلك كافة القطاعات الخدمية و الانتاجية .
- السماح باعادة هيكله القروض القائمة للشركات بفائده رمزية حتى نهاية العام .
- تخفيض الفائدة على القروض الشخصية و لفترة مؤقتة .
- التاكيد على الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي فيما يتعلف بالشيكات المرتجعة و تاخر لتسديد القروض و وقف اجراءات التنفيذ على عقارات و ضمانات العملاء المتعثرين لفترة ثلاث شهور على الاقل بعد العوده للحياة الطبيعية .





ج - في مجال سوق عمان المالي و ههبة الاوراق المالية :

(بعد اتخاذ القرار بفتح السوق في الوقت المناسب)

- السماح للشركات المساهمة العامة بما فيها البنوك بشراء اسهمها بغرض تخفيض راس المال او عادة بيعها خلال ثلاث سنوات و بنسبة لا تتجاوز 10% من راس المال .
- تخفيض الفائدة على التمويل على الهامش .
- الغاء او تخفيض الضريبة على عمليات التداول و على صناديق الاستثمار المشترك .
- السماح للشركات المساهمة العامة باستغلال 50% من الاحتياطي الاختياري في شراء الاسهم .
- توجيه الضمان الاجتماعي باستخدام 10% من سيولته لشراء الاسهم و خاصة القيادية .

د - في مجال الضمان الاجتماعي :

- الاستمرار في تخفيض النسب المستحقة على رب العمل و العامل لمدة ثلاثة اشهر بعد عوده للحياه الطبيعية .
- تفعيل صندوق التعطل و تعجيل الدفع للعمال المتعطلين و تحمل الضمان لنسبة من الرواتب خلال فترة التعطيل .
- التاكيد على التوصيات الواردة تحت بند السوق المالي و هيئة الاوراق المالية .

هـ - القطاع الزراعي :

- اعفاء المزارعين من فوائد قروض مؤسسة الاقراض الزراعي للعام الحالي.
- منح قروض ميسره من المؤسسة و البنوك بفائدة متدنية 1% مع فترة سماح لمدة سنة.

ز - دور القطاع الخاص :

- تخصيص 5% من الارباح السنوية لصندوق همة وطن.
- دفع 20% من ضريبة الدخل على الارباح سلفا عن عام 2020 لدائرة ضريبة الدخل مقدره على اساس ارباح 2020 و اجراءات المقاصة لاحقا.

فيما تلخص التوصيات العامة لرجال الأعمال الأردنيين، على النحو التالي:

- دراسة القطاعات التي ممكن ان تعمل خلال فترة التعطل و السماح لها بالعمل مع الاخذ باسباب السلامة والوقاية .
- السماح للمؤسسات الصغيرة التي لايزيد عدد العاملين فيها عن (5) بالعمل مع اخذ باسباب





السلامه و الوقاية .

- تخفيض اجرة العقارات المستأجرة من المؤسسات عامة (الالوقاف , صندوق اموال الايتام , الضمان الاجتماعي) و غيرها بنسبة 25% عن العام الحالي .
- القبول بتقسيط الاجرة المستحقة لهذه المؤسسات .

حمى الله الأردن في ظل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

حمدي الطباع

رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين

